الباب الرابع

حلول وتوصيات

السؤال الذى يفرض نفسه كيف يمكن التخلص من ظاهرة الدروس الخصوصية أو التخفيف من حدتها وآثارها على منظومة التعليم ؟

والجواب أنه كما اتفقت جميع عناصر العملية التعليمية على إيجاد هذه الظاهرة التى أصبحت واقعاً خطيراً يعيش بيننا بكل حرية بل يتزايد وتتسع رقعة تأثيره فيجب أن نعتمد فى مواجهتنا لهذه الظاهرة على ذات العناصر على النحو التالى :

البيئة التعليمية :

لابد من العودة بالمنظومة التعليمية إلي دورها التربوي والتعليمي كاملاً ويجب الارتقاء بكل مقومات العملية التعليمية .

فيجب وضع مقررات ومناهج دراسية محدثة متطورة تتفق مع معطيات واحتياجات العصر تتاح فيها الفرصة للطالب للبحث عن المعلومات وصناعتها والتدريب علي اكتشافها والتدريب علي وضعها في قوالب تقنية بنفسه

(برامج الحاسب الآلي) والبيئة التعليمية يجب أن تكون مؤهلة مكانياً للتعلم واللعب معاً ليحب التلميذ المدرسة ويكون لديه الحافز المعنوي للذهاب إليها ويقبل علي المدرسة ولنجاح هذه البيئة يجب أن يكون لها هيكل تنظيمي ووظيفي واضح لكل عضو فيه واجب ودور وعلي رأسه إدارة متخصصة واعية قادرة علي نقل الخبرة وتربية صفوف ثانية وثالثة خلفها ويتم تحديد الهدف لها من العملية التعليمية والتربوية وتدريبها عليه وهو في معناه الواسع بناء شخصية قادرة علي التعليم بتفعيل محاور التعلم الثلاثة (الابداع – المهارات – التعليم) 0

ويجب أن تكون الإدارة مثالاً وقدوة ومثل أعلي للانضباط والالتزام ولها خبرة كافية لمعالجة ومواجهة المشكلات التربوية والتعليمية والإدارية والمالية بحنكة وسداد رأي وتتعامل مع الجميع كأب وموجه وراعي مع الالتزام بالنظام والانضباط والنظافة والجدية في العمل وتحدد الإدارة لكل عضو من القوي البشرية العاملة في المنظومة هدفاً وواجبا وظيفياً محدداً وواضحاً ومكتوباً وتتابع تنفيذه كما يجب أن تعكف علي وضع خطط وبرامجلزمنية لتنفيذها ومتابعة التنفيذ ويجب أن تتوافر لها السلطة للثواب والعقاب والتأديب والتهذيب سواء للمعلم أو التلميذ علي حد سواء ويكون لها سلطة مالية وإدارية ، ولا يشغل منصب مدير منظومة التعليم سوي الحاصلين علي هذا التخصص ولا يجب أن تكون

الإدارة المدرسية بالأقدمية بل يجب أن تكون من ذوي الكفاءة والتخصص ويتوفر لها برنامج تدريب تأهيلي في الإدارة وتوافر صفات قيادية والمشهود لهم بالجدية والحزم والعدل ويخضعوا لمقابلة شخصية علي أعلي مستوي لاختيار ذوي الكفاءة والمهارة في الإدارة ويكون تقييم المقابلة الشخصية وفق معايير وعناصر محددة ، فإدارة منظومة التعليم هي عقلها الواعي واليقظ وقلبها النابض لا تهدأ، ويجب أن تعمل وفق منهج محدد ، عليها متابعة تنفيذه دون توقف فتوافر إدارة بهذه المواصفات تتمتع بالعدل والوضوح والجدية والديمقراطية ومراعاة البعد الإنساني تمكنت منظومة التعليم من تحقيق أهدافها ورسالتها وتفاعل معها المجتمع والبيت الذي يجب أن يتعامل معها علي أنه شريكاً وليس خصماً أو متلقياً للخدمة وإذا تفاعل وتجاوب الشريكين معاً لنجحا في تحقيق هدفهما ورسالتهما وهو التلميذ واستغني عن الدرس الخصوصي ، ولاستعادة الثقة في المدرسة مدخله الصحيح هو فيلإدارة المدرسة إذ أن الإدارة في أي مكان علي رأس أي منظومة وعقلها الذي يفكر ويخطط وينظم ويقرر ويتابع وذراعها الذي يترجم الفكره إلي واقع ملموس والعصا والجزرة فالعقاب لمن يخرج علي النظام أو لا يؤدي واجبه والثواب بمكافأة المجد والمجتهد والمتميز هذا معناه في النهاية منظومة تعليمية تقوم بعملية التعلم بمحاورها الثلاثة .

والمعلم يمكنه لعب دوره بحرفية راقية حين يتم تأهيله عليها ويجب أن يخضع لمجموعة من الاختبارات وتوافر العديد من المهارات لديه ، وبث قدسية المهنة وأهميتها في البعد الأنساني ويجب أن يقوم بدور الأب في المدرسة ، وعلي الجانب الخر يجب أن يكون دخل المعلم يحقق له الاستقرار والأمان الاجتماعي0

والطالب أيضاً جزء هام من منظومة التعليم يلعب البيت دوراً مهماً في إعداده لهذا الدور فالأسرة عليها واجب هام لا يقل عن واجب المدرسة وهو متابعة التلميذ في البيت في المذاكرة المنظمة والممنهجة وحل الواجبات المنزلية وحجب الأبناء عن الشارع ومراقبة مشاهدتهم لبرامج التليفزيون الهازلة والخارجة علي قيم المجتمع وتوفير الراحة والرعاية النفسية والاجتماعية والمادية له في البيت وتربيته وتعليمه السلوك القويم ووجود أب وأم متابعين لكل تصرفاته ومشرفين علي برنامج التعليم والمذاكرة في البيت ومزيد من الرعاية والمتابعة اليومية والتواصل مع المدرسة والقيام بدور التهذيب والعقاب للمخالفين وحثهم على التعلم في المدرسة وأهميتها لمستقبلهم سواء كمنظومة تعليم أو مكان لتمضية جل أوقاتهم فيه والاحترام والتوقير للمعلم ولإدارة المدرسة والثقة فيهم وعلي البيت تقويم إعوجاج المعوج من التلاميذ وتربيته وعدم السماح له بالممارسات العنيفة والخارجة علي الآداب

ونظم المجتمع وقيمه وتقاليده وإعطاء مزيد من الحرية المنضبطة للتلميذ في حياته اليومية واختيار مستقبله

المشاركة الاجتماعية :

ولا نغفل أهمية دور المشاركة المجتمعية ودور مجالس الأمناء والآباء والمدرسين واجتماعاتهم ومنحها مزيد من السلطات والصلاحيات الرقابية وحل المشكلات والاثابة والعقاب والرقابة المالية وغيرها من الأدوار التي يمكنها الاضطلاع بها لتحولت المدرسة والبيت من خصوم إلي شركاء هكذا يكون دور المدرسة ودور البيت ليساعد المدرسة لأن تكون منظومة للتعلم بكل تفصيلاته ومحاوره وتضافر الجميع لاظهار أثاره في مستوي التلاميذ ويلقي الأعلام الضوء علي دور المدرسة وأهميته وابراز النماذج المجتهدة والمشرفة من المدارس والمدرسين والطلاب عبر وسائل الأعلام .. لأمكن استعادة الثقة المجتمعية في المدرسة .. واعتمدت عليها الأسرة فدور الأسرة هام إلي أبعد مدي والتزام الأسرة بذلك فيه تصحيح للسلوك الاجتماعي واعتمدت الأسرة علي المدرسة واعتبرت أن من يحصل علي الدروس الخصوصية هو تلميذ غير طبيعي ومستهتر وتخلصت من الدروس الخصوصية كسلوك اجتماعي سيء وهذا فى حاجة الى جهد إعلامي أكبر لتوعية الناس بأن المكان الطبيعي للتعليم والتحصيل هو المدرسة والتأكيد علي

أنها المنظومة الوحيدة التي تقوم بعملية التعلم بكامل محاورها لتكون أهم مكان في حياة التلميذ يتعلم فيه ويلعب.

أساليب الامتحانات وأهدافها :

لابد من اجراء تغيير أساليب الامتحانات وأهدافها بأن تعتمد في المقام الأول علي اختبار قدرة التلميذ علي الفهم واستعراض مهاراته في التفكير وابداعاته وقياس ذكائه وإعطاء مساحة في الامتحانات ليعبر عن رأيه وتخرج الامتحانات عن الاسئلة الصماء التي تعتمد علي الحفظ لذلك لابد من اعادة النظر في وضع ضوابط للامتحانات والتقييم للتلميذ واعتبار كل مرحلة التعليم العام تعليما إلزاميا مدخل للقضاء علي الدروس الخصوصية لا يقل أهمية عن محور البيئة المدرسية.

آلية القبول في الجامعات:

لابد من تغيير آلية الالتحاق بالجامعة ليكون هناك معايير أخري إلي جانب المجموع ضمن شروط الالتحاق بالكليات بحيث يتوافر في شروط الالتحاق بالكلية التفوق والتميز للطالب في مجال تخصص الكلية ، كما يجب أن تتاح فرصة مجانية كاملة للطلبة المتفوقين والمتميزين والمبدعين ورعايتهم بل ومكافأتهم سنوياً بمكافأة سخية تصرف في شهور الدراسة ـ وهذا النظام كان معمولاً به منذ عدة سنوات ولا أعلم ما السر فى الغاؤه ـ ليستمروا في تفوقهم وإبداعهم وأن تتاح المجانية لباقي

الطلبة في السنة الأولي الجامعية ومن يحافظ علي نجاحه وانتقاله للسنة الدراسية التالية يستمر متمتعا بالمجانية أما الطلبة المقصرين والمتخلفين في الدراسة الجامعية تفرض عليهم رسوم متدرجة تتفق مع مستواهم وأدائهم الجامعي لتكون حافزاً سلبياً لهم ليبذلوا مزيداً من الجهد في دراستهم الجامعية ومن يتحسن مستواه ينتقل إلي المجانية والدروس الخصوصية ليست مشكلة عويصة أو صعبة الحل لكنها مشكلة خطيرة تهدد سلام وطمأنينة المجتمع وتعكر صفوه وللتخلص منها فنحن فى حاجة إلي إعادة نظر من قبل منظومة التعليم واستعادة الثقة فيها ومن قبل المجتمع بتعاونه مع المدرسة وحث التلميذ علي الحضور إلي المدرسة والتعامل معها وهيئتها بكل احترام وتوقير وبث ذلك في التلميذ وفي حاجة إلي إعادة النظر في أسلوب الامتحانات وأساليب تقييم وتقويم وتأديب وتهذيب المدرس والطالب وينبغى أن تتصف مؤسساتنا التعليمية بالجودة ولا جودة بدون ضمير حتى لوعين رقباء على المدرسين ليس عندهم ضمير سيفعل المدرس ما يريد 0

مستقبل الدروس الخصوصية

في الآونة الأخيرة أخذت الجامعات بالقبول الفوري للطلاب بحيث يوضع جدولاً يبين مواعيد التقديم حسب التقدير فصاحب التقدير المرتفع يقبل فوراً ويجد مجالاً واسعاً لتلبية رغبته للقبول بأي كلية يريدها وأي

تخصص يرغب وهذا يجعل الطلاب يحرصون على الحصول على معدلات مرتفعة في شهادة الثانوية وسيسلكون جميع السبل لتحقيق ذلك وبالتأكيد الدروس الخصوصية ستكون من هذه السبل عند الطلاب.

ومن يهمه أمر التربية والتعليم فإنه يخشى أن تصبح الدروس الخصوصية مثل ما هي عليه في بعض الدول العربية التي استشرت فيها وأخذت بعداً ومنحى يصعب السيطرة عليه بسهولة.

ولنكون أكثر موضوعية وتعقلاً يجب ألاَّ نطالب بالقضاء على الدروس الخصوصية قضاءً مطلقاً لأن ذلك من ضروب المستحيل لكن نسعى للحد منها وتضييق الخناق عليها حتى نصل لدرجة تقارب القضاء عليها حتى لا نصاب بخيبة أمل وربما ينقلب الأمر وتتجه مجريات الأحداث بعكس ما نريد.

وللحد من انتشار الدروس الخصوصية نتطرق لدور الطالب والمعلم والمدرسة والبيت والإعلام فى الحد منها والقضاء عليها كل بدوره وفى حدود اختصاصه ومسؤولياته:

أولاً: دور الطالب

1- تنظيم الوقت والمذاكرة أول بأول.

2- الانتظام في الدراسة وعدم التأخر أو الغياب.

3- الثقة بالنفس والاستفادة من القدرات المتاحة.

4ـ تبليغ المدرسة عن أي مدرس من مدرسيها يقدم دروس خصوصية.

ثانياً: دور المعلم

1- الإعداد الجيد للدروس.

2- استشعار المسؤولية.

3- مراعاة الفروق الفردية وتلمس حاجات الطلاب.

4- البعد عن الأساليب غير التربوية التي تنفر الطالب من المدرس أو مادته.

5- توعية الطلاب وتوجيههم للطرق السليمة للاستذكار.

ثالثاً: دور المدرسة

1- التوعية بمضار الدروس الخصوصية.

2- الرفع لإدارة التعليم عن أي مدرس يمارس الدروس الخصوصية.

3- الاعتناء باختيار مدرسي الصف الثالث ثانوي.

4- الاهتمام بمستويات الطلاب وتفعيل دور الإرشاد الطلابي.

5- الاهتمام بالمراكز التربوية ورفع ما يتضح من سلبيات للجهات العليا لمعالجتها.

رابعاً: دور وزارة التربية والتعليم:

1- تقييم وتقويم وتطوير المراكز التربوية ومراجعة أسعارها لتصبح بديل عن الدروس الخصوصية.

2ـ الاعتناء باختيار مدرسي المواد العلمية وصقلهم بدورات للتطوير.

3- إعادة النظر فى محتوي الكتاب المدرسي.

4- إعادة النظر فى نصاب المعلم من الحصص.

5- خفض أعداد الطلاب داخل الفصل.

6- اختيار مديرين أكفاء وإلحاقهم بدورات متخصصة.

7- معاقبة من يثبت تورطه بالدروس الخصوصية بصرامة.

خامساً: دور البيت

1ـ توطيد العلاقة بين البيت والمدرسة بزيارة المدرسة ومقابلة المدير والمدرس والمرشد الطلابي.

2ـ تلمس حاجات الأبناء وعدم الانشغال عنهم.

3ـ توجيه الابن وتبصيره بمضار الدروس الخصوصية وإيجاد البديل

سادساً: دور الإعلام

1ـ توعية الطلاب وأولياء أمورهم بمضار الدروس الخصوصية.

2ـ اختيار الأوقات المناسبة لعرض المباريات والبرامج التي تشد الطلاب لكي لا تلهيهم عن دروسهم .

3ـ تصميم وبث برامج تقوية لبعض المواد.

<u>توصيات ومقترحات:</u>

بالعوده إلى نتائج الأبحاث عن الدروس الخصوصية قمت بفحص ودراسة التوصيات والمقترحات التى اقترحها أصحاب الدراست فوجدتها والتوصيات لا تخرج عما يلي:

١ـ يمكن لإدارة المدرسة بالتعاون مع المرشدين والمدرسين الموجودين فيها التعرف على الطلاب الذين يعانون من ضعف في أحد المواد وتقصي أسباب هذا الضعف والإسهام معاً في حلها من خلال قيام المعلم بتخصيص وقتاً إضافياً لمساعدة هذا الطالب.

٢ ـ يمكن لإدارة المدرسة بالتعاون مع الجهات المسئولة العمل على تعديل بعض المقررات الدراسية التي يجد فيها الطالب صعوبات بحيث تتلاءم مع قدراتهم ومستوياتهم وتلبي احتياجاتهم.

٣ ـ يمكن للمدرسة أن تتعاون مع مديرية التربية من أجل إعداد دورات لتدريب المدرسين العاملين ليتزودوا باستمرار بالمهارات والخبرات والمعارف الجديدة وتحسين طرق تدريسهم للمواد وإغناء هذه الطرق بالوسائل التعليمية المناسبة التي تجعل الدرس ممتعاً ومشوقاً بالنسبة للتلاميذ.

٤ ـ يمكن للمدرسة التعاون مع الجهات المسئولة على أن يكون زمن الحصة الدراسية وكذلك المنهج مناسبان حتي لا يشكو المعلم من ضيق الوقت.

٥ ـ يمكن للمدرسة أن تحرص على أن يكون عدد التلاميذ مناسباً في الغرفة الواحدة فلا تزدحم بأعداد كبيرة فيكون من الصعب إشراك جميع

التلاميذ في الأنشطة كما أن العدد الكبير يكون معيقاً لفهم الدرس بسبب عدم قدرة المعلم على ضبط الصف بشكل يسمح له أن يشرح الدرس بدون أي عائق.

٦ ـ يمكن للمدرسة أن تضع في اعتبارها أن التلاميذ قد يأتون من بيئات ثقافية مختلفة ،فبعض التلاميذ لا تستطيع أسرهم تعليم أبنائها بسبب مستواها الثقافي المتدني فمن الضروري أن تساعد هؤلاء الطلاب على أن يدرسوا ويتعلموا معتمدين على المدرسة وعلى قدراتهم.

٧ ـ يجب على المعلم بشكل خاص أن يحرص على تقديم المعلومات بشكلها المناسب وبالسرعة المناسبة ويسمح لجميع التلاميذ بمناقشته ويطرحوا عليه الأسئلة التي تراودهم ويتقبل ذلك.

٨ ـ ضرورة أن يحرص المعلم أن يتزود دوماً بالمعارف ويحرص على أن تكون معلوماته وثقافته شاملة، ويتلقى التدريب المستمر الذي يزيد من خبرته وقدرته على أداء مهمته بشكل لائق.

٩ ـ أن تحرص المدرسة على أن تجتمع بالأهالي وتطلع الآباء على مستوى أبنائهم الدراسي وما لديهم من قدرات واستعدادات ومواهب، وان يتقبل الآباء ذلك ويتجنبوا الضغط على أبنائهم بشان الدراسة.

١٠ ـ يمكن للمدرسة أن تستخدم كمركز يتم فيه إعطاء الدروس للطلاب الضعاف الذين يحتاجون إلى تقوية مقابل أجور رمزية للمعلم الذي يقوم بالتدريس وتحت إشراف وزارة التربية بحيث لا يكون هناك استغلال من قبل المدرسين(وهذا موجود فعلاً تحت مسمى مجموعات التقوية ولكن يوجد تلاعب فيها وفى المبالغ المحصلة منها).

١١ ـ ضرورة عقد اجتماعات دورية خاصة بمعلمي المادة الواحدة بحيث يتم تبادل المعلومات فيما بينهم ويستفيد كل واحد منهم من الآخر وبالتالي يتطور مستوى أدائهم وتظهر أهمية وضرورة العمل كفريق واحد.

١٢ ـ ضرورة تحسين المستوى الاقتصادي للمعلم بحيثKتضمن له مستوى معيشة لائق به وبالتالي يشعر بالراحة النفسية مما ينعكس ذلك على مستوى أدائه داخل الفصل ويتجنب الدروس الخصوصية.

١٣ ـ يجب إجراء بحوث ميدانية بشكل مستمر تهدف إلى التعرف على حجم الظاهرة، وأسبابها،وتأثيرها السلبي في التعليم، ومقدار ما تستنزفه من أموال، وتوثيق ما تخرج به البحوث تمهيداً لبدء الإجراءات للقضاء عليها .

<u>رأى خبراء التربية وعلماء الدين :</u>

انطلاقا من ضرورة معالجة هذه الظاهرة ووضع الحلول الملائمة لها عقد مركز النيل للإعلام بالقاهرة بالتعاون مع جمعية رابعة العدوية حلقة بحث تحت عنوان الجمعيات الأهلية وسبل مواجهة الدروس الخصوصية وحول الرأى الشرعى فى الدروس الخصوصية يقول د.عبدالله النجار الدروس الخصوصية من الناحية الأخلاقية والدينية عمل بشع يدمر فكر الأمة ويؤدى إلى تقاضى مبالغ عن خدمة زائفة لأنه لا يقدم تعليماً مفيداً ومن ثم كان أجر الدروس الخصوصية عن خدمة زائفة تدمر عقول الأبناء والتعليم وتقدم عملاً يؤدى إلى استمرار أزمة التعليم كما يؤدى إلى هدم مصلحة أساسية قدستها جميع الأديان وهى مصلحة عقل الأمة .

ويطالب د. النجار بتكوين جمعية شعبية من الغيورين على دينهم وبلادهم ليضربوا المثل فى تحطيم تلك الظاهرة الكاذبة والتضخم فى درجات الطلبة،ووقف هذا السباق المحموم للحصول على شهادات زائفة تفيد أن حاملها حصل على مائة فى المائة وأكثر،ولم يعد لها قيمة أو وزن أكثر من أن تكون ورقة كبقية الأوراق التى تعلق على الحائط .

لمجرد الزينة ليس إلا، ولم تفلح تلك السياسة فى تعليم إنسان، أو تكوينه علمياً بما يصلح معه لتولى وظيفة معينة،وأضفنا بها إلى جيوش العاطلين أجيالاً من حملة تلك الشهادات .

ويقول د. محمد أمين المفتى الأستاذ بكلية تربية عين شمس وعميد الكلية السابق: إن الدروس الخصوصية احدى الظواهر التى تؤرق المجتمع المصرى، حيث أوضحت احدى الدراسات الحديثة التى تمت على حوالى ألف أسرة مصرية أن كل أسرة تتكلف نحو500 جنيه شهرياً فى الدروس الخصوصية.

كما أن الطلاب العشرة الأوائل على الثانوية العامة حصلوا على درجاتهم بمساعدة الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية، كما أن المستشار عدلى حسين محافظ القليوبية أجرى دراسة أن الدروس الخصوصية وما يصاحبها من كتب خارجية تكلف الأسرة نحو 16.5 مليار جنيه .

كما قامت لجنة التعليم بمجلس الشعب بإعداد مسودة قانون لتقنين هذه الظاهرة، لأنهم وجدوا أنه مهما حاولنا التصدى لها ومهما فرضنا من عقوبات تجرمها إلا أن الحال كما هو عليه، وطالبوا بإصدار قانون يلزم المدرس الذى يعطى دروساً خصوصية بأن يدفع ضريبة وتستفيد الدولة بهذا لكن مشروع القانون تم رفضه من قبل المجلس ويطالب د. المفتى أن ننظر إلى هذه الظاهرة نظرة شاملة ومتكاملة لعلاجها، ولا نركز على جانب واحد، فمن الأسباب الرئيسية لانتشار الظاهرة أن وزارة التربية

والتعليم من حين إلى آخر تفرض مواد جديدة وتتوسع فى مواد أخرى، كذلك نظام الثانوية العامة ، مما زاد من القلق والمصروفات والخوف والارتباك داخل الأسر مما يؤدى إلى الإقبال على الدروس الخصوصية كذلك ضعف جدية العملية التعليمية.

وتعظيم دور الامتحانات النهائية فى سنوات النقل، وتركيز معظم درجات المادة فى امتحانات آخر العام وعدم وجود تقويم مستمر بحيث نقسم هذه الدرجة على مدار العام .

كما أن نظام التعليم الحالى القائم على أساس المفاضلة بين الطلاب فى دخول الجامعات على أساس المجموع، ونوعية الأسئلة فى الامتحانات فبالرغم مما يقال أن هناك أسئلة تقيس التحليل والابتكار إلا أن هذا علمياً غير سليم، وحقيقة هناك بعض الأسئلة موجودة نصاً فى دليل الأسئلة والطالب يتدرب عليها بمساعدة المدرس الخصوصى ويتعلم كيف يجيب على هذه النوعية من الأسئلة ثم تأتى له أسئلة مشابهة فى الامتحان وكيف يتعامل مع الامتحان فقط .

ويلفت د. المفتى النظر إلى أن مؤلفى الكتاب المدرسى مظلومون، لأن المؤلف عندما يؤلف الكتاب يسلم الأصول للوزارة ثم تحوله الوزارة إلى مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية والكوادر الموجودة به أنصاف

مؤهلة وتحت مسمى الإضافة وإعادة الصياغة يغيرون فى المواد ويحذفون أشياء ويضيفون أشياء أخرى فهؤلاء الأشخاص قليلوا الخبرة يشوهون ما قدمه المؤلف وبالتالى تخرج الكتب المدرسية من هذا المركز مخالفة للأصول التى وضعها المؤلف مما يحدث خلل واضطراب لدى المدرس والطالب واللجوء للكتاب الخارجى .

كما يحدث أحياناً إدخال مقررات جديدة فى المدارس دون أن يتدرب عليها المدرسون تدريباً كافيا وجيداً وهذا واقع وأول مرة حدث فيها هذا كل سنة 1970عندما أدخلت الرياضيات الحديثة أول مرة فى مصر وكان المدرسون يتدربون ليلاً وفى النهار يدرسون للأولاد المادة جديدة وفيها فكر جديد إنما تدرس بطريقة تقليدية وبالتالى انتفى الهدف منها .

وينبغى أن تتصف مؤسساتنا التعليمية بالجودة ولا جودة بدون ضمير حتى لوعين رقباء على المدرسين وليس عندهم ضمير سيفعل المدرس ما يريد لذلك اتجهت وزارة التربية والتعليم إلى ما يسمى بمعايير المدرسة الفعالة ولو قرأنا هذه المعايير وطبقت كما هى موضوعة مع وجود الضمير سنستطيع أن نتغلب على المشاكل لأننا عندما ننظر إلى المدرسة نركز على أن نجعل المدرس جيداً ونحسن الكتاب المدرسى ونغفل أن هناك أجهزة معاونة من الإداريين والفنيين وأمناء المعامل

والأفنية وحجرات الدراسة والأجهزة ويشير د. محمد المفتى إلى بعد هام فى قضية الدروس الخصوصية يؤثر فيها وهو إعداد المعلم فى كليات التربية فأ حد الأسباب التى تجعل الطالب يلجأ إلى معلم خارج المدرسة ان يكون مستوى المعلم فى الفصل منخفضاً.

لأن هناك مصادر أخرى خلفية فهناك خريجوا كليات أخرى يحصلون على دبلوم عام تربوى لمدة سنة فى كليات التربية ثم يتخرج معلماً، وبالطبع هذا خطأ لأن الهدف من إعداد الطالب فى هذه الكليات غير هدف إعداد الطالب فى كليات التربية فالتعليم مهنة شأنها شأن الطب والهندسة والصيدلة يجب أن يكون الطالب متخصصًا.

والطالب عندما يدخل فى كليات التربية يتشكل من أجل أن يكون قادراً على أداء مهام هذه المهنة، لذلك أحد أسباب هبوط مستوى المعلمين أننا لا نجعل كليات التربية هى المصدر الوحيد لإعداد المعلم لذلك هناك مشروع قانون بأ لا تمارس خدمة التعليم إلا بعد الحصول على ترخيص .

وهناك اقتراح بتكليف هيئة مستقلة لا تكون تابعة لوزارة التربية والتعليم أو المجلس الأعلى للجامعات وتكون كيانا مستقلا يضع ويحدد اختبارات.للقبول بالجامعات مع المجموع 0

وترجع د. محبات أبوعميرة أستاذ ورئيس قسم المناهج بكلية البنات جامعة عين شمس سبب انتشار الدروس الخصوصية إلى عدم الاستقرار فى سياسة التعليم فنلاحظ أنه عند تغيير وزير التربية والتعليم يحدث هناك تعديل لنظم التعليم وسياسة التعليم مما يؤدى إلى عدم استقرار فى العملية التعليمية الأمر الذى يزيد من أزمة الدروس الخصوصية بدليل أن الدراسات والإحصاءات تؤكد أنه عندما كان نظام الثانوية العامة القديمة موجوداً كان الإقبال عليها قليلاً.

كذلك المجاميع المرتفعة تعود إلى نوعية الأسئلة والامتحانات التى تجرى من قبل الوزارة فلا يوجد ما يسمى بأسئلة الإبداع أو الابتكار فمعظم الأسئلة فى مستوى الطالب المتوسط وبالتالى نجد أن نسبة كبيرة تأخذ 99% إذن نظام التقويم نظام لايراعى المستويات العالمية فى عملية قياس مستويات التفكير والإبداع والقدرات الذهنية الخاصة وترفض د. محبات ما عرضه البعض عن ضرورة تقنين الدروس الخصوصية لحل المشكلة، فهذا سيكسبها شرعية المزاولة .

د .محمد إبراهيم عبدالمجيد الأستاذ بزراعة عين شمس يؤكد أن الظاهرة حديثة فى المجتمع المصرى وعمرها لا يتجاوز 30 سنة، وهناك محاولات عديدة لعلاجها ولكن لا سبيل لذلك حيث تم تطبيق نظام

فصول التقوية والمجموعات الخاصة بالتقوية وأرى أنها عملية التفاف وليست عملية مواجهة للقضية بشكل مباشر .

لذلك المشكلة يساندها ويلعب معها دور محورى ورئيسى المجتمع المدنى بجانب الحكومة التى عليها أن تعيد المدرسة إلى سابق عهدها والفصول إلى كثافتها المقبولة، إعادة للمدرس كيانه من الناحية الاجتماعية والمادية، لأنه لا يلازم إذا لجأ للدروس الخصوصية لأن لديه مشاكل اقتصادية واجتماعية ويريد حلها كباقى الفئات الأخرى فى المجتمع .

ويشير د. محمد عبدالمجيد إلى اقتراح يمكن تطبيقه نابع من قانون الجامعات الجديد، هو أن الأستاذ المتفرغ الذى لا يعمل خارج الجامعة يأخذ مرتبا مختلفا عن الأستاذ غير المتفرغ أو الذى يقبل العمل فى الجامعة وخارجها ، فلماذا لا يطبق هذا النظام على المدرسين فى التربية والتعليم .

ويكون لدى المدرس خيارات إما التفرغ لعملية التدريس داخل المدرسة وفى هذه الحالة سيكافأ،أما إذا كانت لديه الرغبة فى إعطاء دروس خصوصية، وهذا يمكن أن يكون بداية للحل وليس كل الحل ويطالب د. عبدالمجيد وسائل الاعلام بلعب دور فى هذا المجال فعليها عبء كبير

جداً فى تغيير السلوك الاجتماعى أو النمط الاجتماعى للإنسان المصرى والتغيير من فكر الناس وسلوكهم، وهى ليست مشكلة تستعصى على الحل ولكن لابد أن تخلص النوايا فى كل المنظومة .

ويطالب إيهاب أحمد معلم بإتباع القواعد المتبعة عند ترقية الأشخاص فى القطاعات والجهات الأخرى وعدم التقيد بعدد سنوات الخبرة ويكون الفيصل هو الكفاءة عند الترقية واختيار مديرى ووكلاء المدارس لأن عليهم عبء كبير فى مسألة الدروس الخصوصية ومن المقترحات التي يمكن أن تحد من ظاهرة الدروس الخصوصية على المدى البعيد وهي :

ـ التوعية المستمرة للطلاب ولأولياء أمورهم وتعريفهم بالبدائل المتاحة للدروس الخصوصية، مثل الوسائل المساعدة المختلفة والمتوفرة في المكتبات من كتب شرح مبسطة وأفلام مرئية ومسموعة وأشرطة مسموعة وبرامج كمبيوتر.. الخ وما لها من دور في جعل الطالب يعتمد على نفسه في عملية استعادة ما تم تدريسه ، وفي تبسيط وتحليل ما يصعب على الطالب فهمه من أول وهلة، شريطة أن لا ترتفع أسعارها وتكون في متناول الجميع وتكون تكاليفها أقل من الدروس الخصوصية .

ـ أن لا يقوم معلم المادة الأساسية بالتدريس للطلاب في الدروس الخصوصية بحيث يكون هناك إمكانية لقياس مستوى الطالب ومدى

تطوره وتحسنه .

ـ قصْر الدروس الخصوصية على الطلاب ضعاف المستوى والذين يوصي مرشد الطلاب بتسجيلهم بعد متابعتهم والتنسيق مع أسرهم ودراسة أوضاعهم كاملة.

ـ أن يقوم المسئولون في الإعلام التربوي بوزارة التربية أو أي جهة تتبنى ذلك، بإعداد برامج مساعدة للمواد العلمية واللغوية والتخصصية ويتم التنسيق مع وزارة الإعلام لتقديم هذه البرامج وبثها في أوقات مناسبة لكي يتسنى للجميع الاستفادة منها .

ـ تسهيل وتبسيط المناهج سواء من حيث الإعداد أو العرض قدر الإمكان .فالهدف من التعليم هو إكساب الطلاب تجارب وخبرات وتزويدهم بالمعلومات والأفكار المختلفة ومحاولة تنفيذها أو تطبيقها والاستفادة منها حاضراً و مستقبلاً.

ـ من الأفضل تقديم الخدمات المقترحة السابقة بطريقة رسمية منظمة عن طريق الإدارة التعليمية أو مراكز الإشراف التربوي وبرسوم مخفضة جداً بحيث تتيح لأبناء ذوي الدخول المحدودة والفقراء الاستفادة منها،وأن تقدم عن طريق معلمين أكفاء من خلال الترشيح والمفاضلة.

ـ فتح باب التطوع وتشجيع المعلمين وغيرهم الذين يرغبون في تقديم هذه الخدمات تطوعاً وبدون مقابل مادي من قبل الطلاب أو ذويهم.

ـ تعويد الطلاب على طرق وأساليب التعليم التي تعتمد أساساً على التفكير والتحليل والاستنتاج والفهم وإبداء الرأي والمشاركة قدر الإمكان والبعد عن الطرق التقليدية التي تعتمد على الحفظ والسرد والتلقين.

وهناك مقترحات تمكن الطالب من الاستغناء عن الدروس الخصوصية على المدى القريب منها:

ـ المواظبة على حضور الحصص بالمدرسة بصفة منتظمة مع الانتباه التام لشرح المدرس، وكتابة الملاحظات الضرورية عن كل ما يراه مهماً ومفيداً أثناء الحصة للرجوع إليه عند المذاكرة.

ـ الاستعانة بالكتب الخارجية التي تعاون الطالب على فهم ودراسة بعض المواد الصعبة.

ـ سؤال المعلم عن الموضوعات التي يجد الطالب صعوبة في استعابها وفهمها.

ـ تنظيم مواعيد المذاكرة، وعمل الجداول اللازمة للمذاكرة والتفرغ التام لذلك من أول السنة الدراسية 0

ـ حل المشكلات الأسرية التي قد تعوق الطالب عن المذاكرة.

ـ تشجيع ولي الأمر للطالب للاعتماد على نفسه وعدم اللجوء للدروس التي ثبت ضررها والتي لا يلجأ إليها إلا الطلاب الكسالى والفاشلون.